كلمة ونص

ميشيل خياط

الدواء الغالي كالغائب المفقود

يلح الطبيب على دواء ضغط من عيار معين.
بحثنا عنه في كثير من صيدليات دمشق فلم نعثر عليه.
يصر الطبيب أن مندوب الدعاية الطبية أكد له، أن المعمل طرحه في الأسواق.! كثر يعانون الآن من فقدان الأدوية لأمراض مختلفة. ولسان حال الصيادلة: مفقود...!
لم يمض زمن طويل على آخر زيادة على أسعار الأدوية المنتجة محلياً، وتلك الزيادة غالبا ما تسبق بإبقاء الدواء في المستودعات أو عدم إنتاجه ريثما تتم الموافقة على زيادة أسعاره.
وكلما تحرك سعر الدولار، يتوقون إلى زيادة أسعار الدواء، علما أن لديهم مخزوناً كبيراً من المادة الأولية ومن الأدوية في المستودعات التي تدوم صلاحيتها ثلاث سنوات.
إن أرباح مصانع الأدوية هائلة لأن إنتاجها غزير جداً (ملايين الحبوب والعبوات والأنبولات... الخ في اليوم الواحد) ومبيعاتها كبيرة جدا، بدليل كثرة الصيدليات في الحي الواحد والازدحام على أبوابها، ومن مؤشرات مردود مصانع الأدوية الممتاز، الإقبال الكبير على افتتاح المزيد منها (٩٤ مصنعاً مرخصاً حتى الآن).
إن نسبة كبيرة من ذوي الأمراض المزمنة هم من المتقاعدين، وجلهم لا يتجاوز راتبهم المئة ألف ليرة سورية في الشهر، ويعاني هؤلاء من أمراض مزمنة في القلب والضغط الشرياني وداء السكري.
وغالباً ما يصابون بمرضين مزمنين على الأقل (وأشدد على الصفة –المزمن–) لأنها تعني أن على المريض استخدام الدواء مدى الحياة.
ومع ارتفاع أسعار الأدوية، وعدم توافرها بالكامل في المراكز الصحية –مجاناً– فإن راتب المتقاعد لم يعد يكفي لشراء كل الأدوية المطلوبة كل شهر.
وإذا كانت المعاناة مع غلاء الأدوية شديدة على المتقاعدين، فإنها لا تقتصر عليهم وحدهم، بل تشمل كل ذوي الدخل المحدود، حتى أولئك الذين يلجؤون إلى المشافي العامة للتداوي وإجراء العمليات الجراحية بأجور رحيمة، يطلب منهم اليوم شراء الأدوية من خارج المشفى.
أليس منطقياً أن نقول: إن من لا يملك ثمن الدواء الغالي، لا يهمه إذا كان موجوداً أم لا...؟؟
عندما أدخل صيدلية وأكتشف أنني لا أملك ثمن الدواء، أرجع خائباً، غير مكترث إذا كان هذا الدواء مفقوداً أم لا.
إذاً، لا خوف من تهديد أصحاب المصانع من الامتناع عن الإنتاج إلا بالأسعار التي تحقق لهم الربح والراحة والرحرحة. إن السعر المرتفع غير الشعبي يماثل فقدان الدواء وغيابه.
بديهي أن هذا الأمر خطير جداً إذ لا صحة بلا دواء، ويجب توفير الأدوية للفقراء –مجاناً– وهذا حال سورية قبل الحرب الظالمة عليها، أو طرحها بأسعار رحيمة تأخذ بعين النظر أجور ذوي الدخل المحدود..
صحيح أن بعض الأدوية مستوردة، واستناداً إلى تصريح لوزير الصحة أدلى به لجريدة «الوطن» مؤخراً فإن مؤسسة التجارة الخارجية أعلنت عن مناقصة لاستيراد أدوية لم يتقدم إليها أحد، (وغالباً ما تكون هذه الأدوية لعلاج الأورام الخبيثة أو مناعية لمن أجريت لهم عمليات زرع كلية أو مرضى التلاسيميا... الخ).
لعل إخفاق المناقصة مرتبط أيضاً بالتغير السريع لسعر الدولار، وخوف المتعهد من الخسارة.
وهنا نعيد طرح السؤال: لماذا لا نتوجه شرقاً ونؤمن احتياجاتنا من جمهورية إيران الإسلامية، وهي متقدمة جداً في المجال الطبي وصناعة الأدوية، ولماذا لا نقصد الحليف الروسي ونستورد أدوية نوعية روسية علماً أن روسيا سبقت كل دول العالم في تصنيع أول لقاح مضاد لكورونا كمؤشر على تقدمها الطبي.
إن إيران وروسيا يصدران لنا بعيداً عن الدولار ومقابل سلع من إنتاجنا أو بالليرة السورية. وثمة اتفاقيات ناظمة لهذا الأمر: فعلوها.

استمرار فقدان حليب الأطفال ووزير الصحة لا يرد ولا يوضّح!!

نقيب صيادلة طرطوس لـ«الوطن»: لعبة تجار واحتكار

طرطوس- هيثم يحيى محمد

رغم مناشدات أمهات أطفالنا الرضّع وأهاليهم على مدى الأشهر الماضية ورغم تناول وسائل الإعلام مشكلة فقدان مادة حليب الأطفال من الصيدليات والأسواق فما زالت هذه المشكلة محور شكاوى وأحاديث الناس في محافظة طرطوس وبالتأكيد في محافظات أخرى ولاسيما أنه في حال توفّر أي علبة عند صيدلية أو سوبر ماركت فإنهم يتقاضون سعراً يفوق سعرها بثلاثة أو أربعة أضعاف تحت حجج مختلفة.. ووصلت إلى «الوطن» عدة شكاوى في الأيام الماضية عن فقدان هذه المادة في محافظة طرطوس وعن معاناة المواطنين في تأمينها لأطفالهم.
تقول المواطنة دارين في شكواها: تتعذب كثيراً لنستطيع إيجاد علبة حليب لأطفالنا بسعر مقبول، ويقولون لنا: يوجد حليب (حر) لكن بأسعار خيالية فوق الوصف ومن لديه القدرة على شراء علبة حليب بـ١٠٠ ألف ليرة سورية كل يومين؟ لماذا الحليب الحر موجود و«على عينك يا تاجر»... فمنذ ١٠ أيام وأنا أبحث في طرطوس عن حليب أطفال نوع /كيكوز ١/ أو /نان ١/ أو /بيبي ليه/ الذي يحتوي على لاكتوز.. لكن للأسف الحليب مفقود بكل أنواعه وإن وجدنا علبة فبأسعار فوق الخيال.
أما السيدة رجاء فتقول: أمر غير معقول.. والله أولادنا تبكي من الجوع ولا توجد علبة حليب بالصيدليات وإذا وجدت عند بعض المحال فإنها تباع بـ٩٠ ألف ليرة.. المشكلة هذه من عدة أشهر ولم تحل.. تخيل طفلاً عمره شهران نقوم بإعطائه بابونج ليتوقف قليلاً عن البكاء لأنه لا توجد علبة حليب.
رئيس فرع نقابة الصيادلة بطرطوس شادي عيسى أجاب على الشكاوى بأن أسباب انقطاع حليب الأطفال غير واضحة ونحن كنقابة خاطبنا مديرية صحة طرطوس حول فقدان المادة وطلبنا التوضيح لكنها لم توضح، مبيناً أن الكميات التي توزع على الصيدليات ضئيلة جداً ولا تتعدى العلبة أو العلبتين لكل صيدلية في الأسبوع وأحياناً علبة واحدة طيلة الشهر وبالتالي يقوم الصيدلي بإعطائها لقريب له.
وتوقع عيسى أن يكون عدم توافر المادة عبارة عن لعبة تجار واحتكار ولاسيما أن مديرية الصحة قامت –كما علمنا– بجولات على مستودعات الأدوية وأثبتت عدم توفر المادة.
بدوره عضو المكتب التنفيذي في محافظة طرطوس لقطاع الصحة الدكتور هانّي خضّور قال: بيع الحليب يتم بترخيص مستقل عن مستودعات بيع الأدوية ويحتاج لقرار وزاري، وأن الحل حصرياً من قبل وزارة الصحة، مضيفاً: إن سبب غلاء المتوافر منه هو الحصول عليه تهريباً أو استيراداً مؤكداً أنه تم إعلام الوزارة والوزير بفقدان المادة لكن حتى الآن لم يعالج الموضوع علماً أن مجلس الوزراء قرر في جلسته التي عقدها في الخامس والعشرين من نيسان الماضي تكليف مصرف سورية المركزي اتخاذ ما يلزم لإيلاء الأولوية بالتمويل لاستيراد حليب الأطفال ومنحها المزايا التفضيلية الممنوحة للمواد المولة عبر المنصة.
وضعنا الشكاوى أمام وزير الصحة منذ أسبوع وطلبنا رداً أو توضيحاً حول إجراءات الوزارة لحل المشكلة لكن الوزير وكعادته لم يرد ولم يوجه مكتبه الصحفي بالرد.

أدوية مسحوبة الخير؟ مرضى: فاعليتها ضعيفة رغم ارتفاع ثمنها

صيادلة: طبخة للاستهلاك المحلي وأخرى للتصدير!.. ورئيس الرقابة الدوائية: لا فرق بين الأدوية للاستهلاك المحلي أو المعدة للتصدير

حماة- محمد أحمد خبازي

يشكو المرضى المصابون بأمراض مزمنة وغير مزمنة في حماة، من ضعف فاعلية الأدوية التي يتناولونها رغم أسعارها التي تضاعفت عدة مرات، من دون أن تتناسب مع فاعليتها بحسب تعبير العديد منهم!.
وبيّن المرضى أن تلك الحالة من ضعف الأدوية، تكبدهم أعباء مادية كبيرة، لاضطرارهم لشراء بدل العلبة اثنتين أو ثلاث، لتناولهم جرعات إضافية، أو بدل الحبة حبتين!. وأوضحوا أن قبل هذه الفورة السعرية، كانت علبة دواء واحدة كفيلة بشفاء المريض من مرضه، أو بتعافيه من انتهائها، وأما اليوم فقد أصبح الدواء قليل الفاعلية، وكأنه مسحوب الخير، ومظله مثل أي مادة غذائية يغش الباعة مكوناتها ومواصفاتها!.
فيما لفت مرضى آخرون إلى أنهم يطلبون من الأطباء الذين يراجعونهم، وصف أدوية أجنبية لهم، لكونها أكثر فاعلية، ورغم ارتفاع ثمنها تظل أوفر مادياً، فالعلبة الواحدة منها تكفي بينما المحلية يجب أن تكرروا عدة مرات.
ومن جانبهم، أكد عدد من الأطباء لـ«الوطن» أن بعض الأصناف والزمر الدوائية مثل قلتها، فهي أدوية بالاسم فقط!. وبيّنوا أنهم يصفون للمرضى أدوية أجنبية المنشأ، وخصوصاً أدوية الأطفال والالتهابات والصادات الحيوية، والأورام، بل حتى أدوية الرشح والكريب. ولفتوا إلى أن المريض يشتريها رغم غلائها، ليقينه أنها أكثر جدوى من المحلية، وستنفعه وتشفيه، ولن يشتري أكثر من علبة.
وأشاروا إلى ضرورة تفعيل الرقابة على الدواء، فما دامت المعامل والشركات فرضت أسعارها وشروطها على المرضى بمباركة وزارة الصحة، فيجب عليها أن تنتج أدوية فعالة تشفي المرضى!.
وذكر عدد من الصيادلة لـ«الوطن» أن العديد من معامل وشركات الأدوية، ومنذ سنوات طويلة وخلال الأزمة، صارت تصنع من كل دواء «طبختين»، الأولى للاستخدام المحلي وهي ضعيفة الفاعلية!. والثانية معدة للتصدير وهي ذات مواصفات ممتازة وفاعلية جيدة، لكون الدول التي يصدر إليها الدواء ترفضه إذا لم يكن مناسباً.
وبيّن بعضهم أن ذلك لا يحتاج إلى جهد كبير لاكتشافه، فقد عمدت المعامل والشركات لتدوين عبارة «للاستخدام أو الاستعمال المحلي» على علب الدواء، ويمكن لأي مريض تفحص العلب لمعرفة ذلك.
ولفتوا إلى أن النظير المعد للتصدير من أي دواء محلي هو أفضل بكثير، ولكن لا يطرح في الأسواق.
من جانبه، بيّن رئيس دائرة الرقابة الدوائية بمديرية صحة حماة الصيدلاني عبد اللطيف عكرة، أن الدواء المحلي والمعد للتصدير هو واحد، وفعال، ويخضع للتحليل بالمعامل.
وأوضح أن تدوين عبارة «معد للاستخدام المحلي» على العلب هو للتمييز بين المعد للتصدير الذي تسمح به وزارة الصحة كجزء من الإنتاج.
ولفت إلى أن صناعة الدواء مراقبة ولا توجد أي مشكلة بنوعية الأدوية سواء كانت محلية أم معدة للتصدير.

حمص تستعد لموسم الحرائق

لجان مراقبة على امتداد المحافظة.. تقسيم المحافظة إلى ١٢ قطاعاً وإحداث ٥٥ نقطة مراقبة

حمص - نبال إبراهيم

أكد مدير الجاهزية بمحافظة حمص حيان عودة لـ«الوطن» أن المحافظة اتخذت العديد من الإجراءات الوقائية استعداداً لموسم الحرائق والحد من نشوبها وتوسعها وامتدادها خلال موسم الصيف المقبل، موضحاً أنه تم التعميم على كل الجهات العامة لاتخاذ الإجراءات الوقائية في حماية المنشآت العامة والممتلكات والعمل على إزالة الأعشاب ومسببات الحرائق، وتوجيه الوحدات الإدارية لإزالة الأعشاب من جوانب الطرقات وتجهيز كل معدات الإطفاء من (مقطورات مياه ومرشات ومضخات).
وأشار إلى تشكيل لجان على مستوى النواحي لمراقبة الأراضي الزراعية والحراجية ومنع إشعال النيران وتحفيز الأهالي لمساعدة طواقم الإطفاء وإحالة المخالفين إلى القضاء المختص، وتوجيه مديريتي الزراعة واستصلاح الأراضي لشق وترميم خطوط النار والحفاظ على جاهزية صهاريج الإطفاء وتشكيل فرق «الطبابشة»، إضافة إلى توجيه مؤسسة المياه لتجهيز كل مناهل المياه على مستوى المحافظة وتزويد سيارات الإطفاء بالمياه بشكل فوري على مدار اليوم ليلاً ونهاراً.
ولفت عودة إلى أنه تم تقسيم المحافظة إلى ١٢ قطاعاً وتم توزيع آليات الإطفاء ضمن نطاق كل قطاع للتدخل والاستجابة السريعة في حال حدوث أي حريق، والتأكيد على ضرورة توزيع آليات الإطفاء لتغطية المناطق المزروعة بمحاصيل القمح لحمايتها خلال فترة الحصاد، وضرورة تقييم حرائق العام الماضي وإعادة توزيع الآليات وعربات الإطفاء ضمن أماكن تموضع المحاصيل الزراعية المهمة، وتعزيز دور المجتمع المحلي والفرق التطوعية في عملية الإطفاء عند حدوث أي حريق.
بدوره أكد رئيس دائرة الحراج في مديرية الزراعة بحمص عامر شعبان لـ«الوطن» اتخاذ كل الإجراءات الوقائية استعداداً لموسم الحرائق وأنه تم إحداث ٥٥ نقطة مراقبة على امتداد المحافظة وتشكيل لجان مراقبة برئاسة مديري النواحي لمراقبة الأراضي الزراعية والتواصل مع غرفة العمليات بحال حدوث أي حريق، ووضع صهاريج المياه بالمديرية البالغ عددها ٢١ صهريجاً في جهوزية تامة وتوزيعها على ١١ نقطة وموقعاً.
وأشار إلى أنه تم التجهيز للبدء بعمليات القش والترميم لخطوط النار في مختلف المواقع بالمحافظة خلال الأيام القليلة المقبلة، لافتاً إلى أن إجمالي خطوط النار في المحافظة بطول ٤٧٠ كم منها ٣٠٠ كم مواقع التحريج الصناعي و١٧٠ كم في مواقع الأحراج الطبيعية، مؤكداً أن خطوط النار هذه كافية وليست هناك حاجة لإنشاء خطوط جديدة.
وبين شعبان أن إجمالي عدد الحرائق الحراجية والزراعية انخفض العام الماضي بنسبة تزيد على ٥٠ بالمئة مقارنة بعددها بعام ٢٠٢١، مبيناً أن إجمالي عدد الحرائق الحراجية والزراعية خلال العام بلغ ٢١٥ حريقاً منها ٤٧ حريقاً حراجياً و١٦٨ زراعياً، فيما بلغ عدد الحرائق في عام ٢٠٢١، ٤٠٨ حرائق منها ٩٨ حريقاً حراجياً و٣١٠ حرائق زراعية، منوهاً إلى أن الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها العام الماضي تسببت بانخفاض عدد الحرائق وأنه في هذا العام تم التشديد لتنفيذها للحيلولة دون وقوع الحرائق وتخفيض عددها ومساحاتها والتدخل السريع في حال حدوثها.
هذا وكان محافظ حمص نمير مخلوف قد عقد في وقت سابق اجتماعاً موسعاً مع مديري المؤسسات الخدمية المعنية والدفاع المدني وفوج الإطفاء ومديري المناطق والنواحي ورؤساء الوحدات الإدارية بالمحافظة، لاتخاذ كل إجراءات الجاهزية والخطوات الاستباقية، ووضع خطة متكاملة بين الجهات المعنية لحماية محصول القمح من الحرائق مع اقتراب موسم الحصاد والمناطق الحراجية.
وأكد خلال الاجتماع على وضع خطة متكاملة بين كل الجهات يتم خلالها تحديد جاهزية الآليات والمستلزمات وتحديد المهام المطلوبة من كل مؤسسة، موجهاً بالاستنفار الكامل خلال موسم الحصاد والجاهزية الدائمة للآليات للتعامل مع أي طارئ وانتشارها بشكل وقائي في المناطق المعرضة للحرائق وسرعة الاستجابة والتدخل السريع.